تقرير يشكك في قدرة التيس المصري



وأشار التقرير إلى أنه "في ظل التصعيد المستمر والهجمات الحوثية المتواصلة على المملكة العربية السعودية، أرجأ البرلمان المصري التصويت على تفويض القوات المسلحة بشأن أي تدخل عسكري تطلبه المملكة لدفاعها عن أمنها وسيادتها إلى السادس والعشرين من أكتوبر".

وأكد التقرير أن القرار جاء "في وقت تتسارع فيه التطورات الإقليمية وتطرح تساؤلات كبرى حول دوافع التحرك المصري، ومدى قدرة الجيوش العربية على التعامل مع معادلات الصراع الجديدة التي تفرضها إيران وحلفاؤها في المنطقة".

وخلال النقاش في برنامج "هذا المساء"، أوضح المحلل السياسي ماك شرقاوي، أن "مصر تمثل "عمود الخيمة" للدول العربية وأن التعاون العسكري بين القاهرة وعواصم الخليج (الإمارات، الكويت، البحرين، والسعودية) ليس بالأمر الجديد".

وأشار إلى أن "الأخطار المحيطة بالمنطقة أصبحت مباشرة وحادة، وسط معلومات تفيد بأن إيران قد تجهز لهجوم بري يعتمد على وكلائها (الحشد الشعبي في العراق والحوثيون في اليمن) من الشمال والجنوب".

كما أكد شرقاوي أن هناك "خطرا استراتيجيا يهدد الأمن القومي المصري وسلامة "مضيق باب المندب"، وهو شريان الحياة لقناة السويس التي يمر عبرها 12% من التجارة العالمية و30% من النفط العالمي".

ولفت إلى أن مصر "تكبدت خسائر مالية فادحة جراء استهداف السفن وارتفاع أسعار التأمين البحري، مما يجعل التدخل ضرورة لحماية الأمن الاقتصادي والاستراتيجي المشترك".

وحول أسباب تأجيل البرلمان للتصويت، أوضح شرقاوي أن الأمر يرجع للإجراءات الدستورية (المادة 152 من الدستور) التي تتطلب موافقة مجلس الدفاع الوطني وعرض القرار على البرلمان لمناقشته بالتفصيل من قِبل أعضائه، فضلا عن الحاجة لحشد أغلبية الثلثين.

من جانبه، انتقد الدكتور محمود الأفندي، الجدوى العملية للتدخل العسكري المصري في اليمن، مستخدما المثل العربي "العين بصيرة واليد قصيرة".

واعتبر الأفندي أن أي حديث عن تدخل عسكري مصري في اليمن هو بمثابة "دعاية سياسية لا أقل ولا أكثر"، لأسباب جغرافية ولوجستية بحتة.

وأوضح الأفندي أن الحرب خارج الجغرافية المصرية، وأن تضاريس اليمن الصحراوية واستخدام الطائرات المسيرة سيجعل القوات المصرية أهدافا مكشوفة، مشيرا إلى أن "الجيش المصري الذي يعتمد على استيراد أسلحة الدفاع الجوي الحديثة بحاجة إلى سنوات طويلة من التدريب وتجهيز القواعد والمشافي الميدانية قبل خوض حرب برية من هذا النوع".

وحذر الأفندي من أن "الانخراط العسكري المباشر قد يؤدي إلى اضطرابات وتمرد داخلي في الشارع المصري"، مشددا على أن الدور الأمثل للقاهرة يجب أن يكون "وسيطا" لا طرفا في الصراع.

ويأتي ذلك في وقت تشهد فيه المنطقة تصعيدا عسكريا على خلفية المواجهات المرتبطة بالسعودية وجماعة الحوثيين في اليمن، وبعد إعلان السيسي استعداد القاهرة لاتخاذ ما يلزم للدفاع عن أمن المملكة إذا طلبت ذلك، ودعوته مجلس النواب إلى منحه تفويضاً للتحرك في هذا الاتجاه.

وكان مجلس الدفاع الوطني المصري أكد عقب اجتماع برئاسة السيسي تضامن مصر الكامل مع السعودية، والاستعداد لتقديم أشكال الدعم اللازمة والممكنة للدفاع عن أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها، مع التشديد في الوقت نفسه على تكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية لخفض التصعيد والتوصل إلى حلول سلمية للأزمات الإقليمية.